العلمانية والحريات الدينية في فرنسا وأثرها على العالم الاسلامي

أ.م.د. سؤدد كاظم مهدي (*)

المقدمة

يتنـاول موضـوع العلمانية والحريـات الدينية في فرنسـا وأثرها على العالم الاسـلامي دراسة طبيعـة العلاقة بين الدولـة والدين ، بدءاً بظهور العلمانيـة كمبدأ في ظل معطيـات عديدة انتجتها طبيعة المرحلة التاريخية في القرن التاسـع عشر ، ومـرورا بصـدور قانون الفصل بين الكنيسـة والدولـة عام ١٩٠٥ م ، الذي رسـم حـدود مبدأ العلمانيـة فـي البلاد الى الوقـت الحاضر والذي مـا زال محـل جـدل بيـن الفرنسـيين والاقليات الدينية بالنسـبة لمسـتوى التنظير حول العلمانية كفكر وفلسـفة او على مستوى التطبيق في مجال القانـون، حتى بات مبدأ يتحـدى الحريات الدينية بـدلاً ان يكـون حاميـاً لها كما يشـير إليه انصار العلمانية .

وانتهاءً بصدور قانون حظر الرموز الدينية في عام ٢٠٠٤ م في الاوسـاط الحكومية الفرنسـية، الـذي كان حدثاً مكملاً لجملة من الاحداث الدولية التي أعقبـت احداث عـام ٢٠٠١ م في الولايات المتحـدة الامريكيـة واعـلان الحـرب علـى « الارهـاب « ، كما يسـمى ذلـك او الحرب على الحركات الاسـلامية الاصوليـة ، وهو مايوضح الازمة فـي الجمهورية الفرنسـية الخامسـة بين العلمانيـة والتعليـم وحرية الدين فـي ضوء تلك التحولات الدولية وما رافقها من صدّام حضاري في ضوء مبادىء حقوق الانسان التي أعلنت بعد قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ م.

هدف البحث: يسـتهدف البحث اسـتعراض الجـذور التاريخيـة للتوتـر القائم بيـن العلمانية كمبدأ، والحريات الدينية من حيث تطور الاحداث التاريخية والتنظيم الدسـتوري ومحاولات تنظيم العلاقـة المشـتركة بيـن الجانبيـن وأثرها على العالم الاسلامي بعد صدور قانون حظر الحجاب والرموز الدينية عام ٢٠٠٤م.

(*) مركـز المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدولية / الجامعة المستنصرية

Sudadalubaidi@gmail.com

إشـكالية البحث :تشـكل العلاقة بين العلمانية والحريات الدينية وتحديدا حول الرموز الدينية والاسـلامية وتحديدا في فرنسـا ، احدى اكثر الاشـكاليات التي تطرح في البـلاد من جوانب عديدة سياسـية ودينية وثقافية وقانونية ، وتدور هذه الاشكالية حول مبدأ العلمانية كقانون تتكامل فيه مع الحريات الدينية أو تتعارض معها .

المبحث الاول : العلمانية ... التسمية والمفهوم .

تعـود تسـمية العلمانيـة الـى كلمـة العالـم (sécularisation) المشـتقة مـن الكلمـة اللاتينية المرتبطة بالزمن او العالم الدنيوي ، و بالتالي فان كلمة العلمانية ليست لها علاقة بلفظ: «العلم» بل هي من حيـث المفهوم كلمة الزمن او الدنيا ، اي تكون الزمننة بدلاً من العلمانية[١]. اسـتعملت كلمة العلمانية في اللغة الفرنسـية و الانكليزية للدلالة على انتقال املاك الكنيسة الى مؤسسات حكومية او زمنية بعد الحروب الدينية التي خاضتها اوربا في القرن السابع عشر وهي ما تسـمى في التاريـخ الاوربي الحديث بحرب الثلاثيـن عامـا (١٦١٨-١٦٤٨) ، التي أعقبها ظهور عصر جديد سُميّ بالاصلاح الديني الذي ظهر بعد تلك الحروب الدينية [٢] .

تُعـرف العلمانية على إنهامنهـج فكري يقوم على فصل الدولة عن السـلطة الدينية ، وينبثق هذا المبدأ من التفاعل الانسـاني مع الحياة الذي يـرى ان تقـوم على اسـاس دنيـوي لا ديني و الترويـج نحو فصل الدين عن شـؤون الدولة ، وتختلف مبـادئ العلمانية باختلاف انواعها فقد تعنـي احيانـا عدم قيـام الدولـة بالانحياز على اعتنـاق وتبني دين او معتقد لاسـباب غير ذات اهمية ، ونـوع اخر يكفل الحق في عدم اعتناق ديـن معين وعدم تبني دين اخر كدين رسـمي للدولـة ، والهدف ان تكون القرارات السياسـية غير خاضعة للسلطة الدينية [٣].

ترجع نشـأة العلمانيـة الى الفلسـفة اليونانية القديمة ، وطرحـت بالمفهوم الجديد في عصر النهضـة الاوربيـة فـي القـرن الثامن عشـر الميـلادي على يد مجموعـة من مفكري عصر النهضـة كان من ابرزهم جـون لوك ، فولتير، وتومـاس مـور وغيرهم ، عندما فسـر هؤلاء الكون و الخلق و الانظمة السائرة بموجبها على اساس دنيوي بحت ،بعيداً عن الدين في محاولة لايجاد تفسـير يسعى الى تحقيق غايات الانسان من سعادة ورفاهية في الحياة الدنيا بدلاً من حياة اخرى [٤] .

ويعد المفكـر البريطاني جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) ابـرز الداعين الى فصل الكنيسـة عن الدولة واطلاق الحريات العامة وكان ايضا هو اول مـن تحـدث عن مصطلح العلمانية بشـكل عـام ، فقد اكد جون لوك فـي طروحاته على انـه « ينبغي على الدولة ان تتسـامح مع جميع المعتقدات الدينية الفكرية او الاجتماعية ويجب ان تشـتغل فـي الادارة العمليـة وحكم المجتمع فقـط» ويجـب عليهـا ان تشـتغل فـي فرض اعتقـاد معيـن ، ويجب على الدولـة ان تنفصل عن الكنيسـة وان لا يتداخل احدهما في شؤون الاخر [٥] .

ويصـف ايضـا جـورج هوليـوك - احـد المفكريـن في التاريخ الحديـث العلمانية - في كتابه (العلمانية الانكليزية) بما يأتي:-

« هـي رمـز الواجـب المتعلـق بهـذه الحياة و المؤسسـة علـى اعتبـارات بشـرية خاصـة ومخصصة بشكل رئيسي لمن يعتبرون اللاهوت هـو غيـر كافـي او غيـر متكامـل او لا يمكـن الاعتمـاد عليه ، وان هناك ثلاثة اسـس للعلمانية وهي تحسـين الحياة بالطـرق المادية ، وان العلم هو مصدر العناية البشـرية ، ومن الخير ان تفعل الخير سواء أكان هناك خير ام لا ،وان خير الحياة الحالية هو الخير» [٦] .

ونتيجـة لتحـولات داخليـة وخارجيـة عديدة طـرأت على بنية المجتمـع الاوربي في النصف الثانـي مـن القرن الثامن عشـر ظهـرت حركة ثقافيـة عرفت بالاسـتنارة ،حاولت فهم الانسـان و العالـم ووضع تعريف شـامل لهما مـع التأكيد علـى إصلاح الدراسـات و القضايـا الاجتماعية و السياسـية ، وقدمـت بهـذا الخصـوص العديد من الدراسـات و المقـالات العلمية من قبل كتاب الاستنارة . وقد اسفرت عن هذه الافكار و الآراء الفلسـفية التي انتشـرت في عصر الاستنارة عن حركة سميت بالانسـانية نظرا لما كانت تضمنته من أفكار وقيم إنسانية هادفة الى اصلاح المجتمع وانظمـة الحكم فـي ضوء كتابـات كل من جون لوك،ومونتسـكيو،وجان جـاك روسـو، وادم سميث،وغيرهم ،الذين دعو من اجل خلق مجتمع يسـتطيع ان يقـدم افضـل الاحـوال الاقتصادية وتتكامل فيه الفضائل و العقائد الانسانية [٧] .

المبحث الثاني: العلمانية الفرنسية.

يجد اغلب الباحثين ان معظم الفرنسيين يرون في النظام العلماني (اللائيكي) هو النموذج الامثل في جانب الاجتماع السياسـي، ليس فقط لفرنسـا او اوروبـا بل للبشـرية عموما ، لمـا يقدم النظام من اسـس تنوير وحداثـة غير معروفة مسـبقا . اذ تقـوم العلمانية الفرنسـية علـى نزعة صارمة للدولة مفادها ان الدولـة العلمانية ضامنة الوحدة الاجتماعية والسياسـية وحارسـة الهوية العامة « بحكم قدرتها الخارقة» على تجاوز الانقسـام الاجتماعي الذي ينخر المجتمع السياسي ، والقدرة علـى التعبيـر عن المصلحـة العامـة المتجاوزة لمصالح الافراد والجماعات[٨] .

تعـوذ جـذور العلمانية في فرنسـا الـى القرن الثامن عشـر وتحديدا الى فكر جان جاك روسـو الفيلسـوف الفرنسـي الـذي عـدّ الدولـة بمثابة « الاطـار المعبـر لـلارادة الكليـة للمواطنين» وضمن الاتجاه ذاته تعمل العلمانية في فرنسـا في إطارين من خلال متكاملين، الاول من خلال آلية الرقابـة الانضباطية للدولة التي يكون دورها هو « حراسـة القيم الجمهوريـة» وضبط حدود مبدأ العلمانيـة من منظور هـذه الدولـة ، والثاني من خـلال اداوات التوجية الثقافي والاديولوجي التي تتم من خلال مؤسسة المدرسة والارشاد التربوي التي من خلالها تتم صياغة الشخصية [٩] .

جـاءت الثـورة الفرنسـية عـام ١٧٨٩ م [١٠]، لتفتـح المجال واسـعا امـام ظهور انمـاط جديدة مـن الجمهوريـات ،ولتشـكل العلمانيـة بمبادئها التـي قامـت بصددها على نزعـات راديكالية لا تعرف الوسطية والوفاق ، عندما عرفت الساحة السياسـية والثقافية مرحلة مهمـة من مراحل ما اطلق عليه روبسبير- الفيلسوف الفرنسي والقائد

الثوري ب «ارهـاب الحرية» التي كانت حقبة مهمة من حقب الثورة الفرنسـية ،التي تمتد بين مجازر ايلول ١٧٩٢ الى غاية سقوط روبسبير فـي تموز ١٧٩٤، التي كانت تعبيرا عن انماط جديدة في إدارة الدولة والتصور السياسي [١١] .

ومع تراجع دور الكنيسـة فـي ضوء مجمل الاحداث السـابقة بعد الثورة الفرنسـية وتشكل الدولـة العلمانية ،التي اتجهـت نحو امتصاص الكنيسة الكاثوليكية وهياكلها وامتيازاتها ، وقد حدثت جملـة من التحولات الثقافيـة والتعليمية التي سـاهمت بشـكل واضح في تعزيز النظرة العلمانيـة وان تحـل محـل الهيمنـة الدينيـة الكاثوليكيـة فـي المجتمـع الفرنسـي ، عندما صـدرت مجموعة من القوانين تخص العلمانية بسبب عداوة الكنيسة الكاثوليكية للثورة وللنظام الجمهوري ، على حدّ سواء بعد الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، واسـتغلالها للظروف لتجديد عدائهـا خلال مرحلـة حكم نابليـون بونابرت الذي اعترف بالديانة الكاثيلوكية« مبدأ لاغلبية الفرنسـيين» وليس « ديناً رسـمياً للدولة» في عـام ١٨٠١، هذا مع اعادة بعـض الامتيازات التي فقدتها بعد الثورة الفرنسية [١٢].

لذلـك ادرك نابليـون اهمية الديـن في ضبط المجتمع فأهتم بان تكون سـلطة الاساقفة تحت سـلطة الدولـة ، ووافـق ان تكـون الكاثوليكية دينـاً لأغلبية الفرنسـيين ، ومن جانب اخر دفع نابليون عمليـة تطور العلمانيـة الى الامام من خلال تطبيق مجموعة مـن القوانين التي كانت منظومـة لحيـاة مدنية شـملت مجـالات الحياة المختلفة ، عندما تم تأسيس جامعة باريس بإدارة الدولة وإصـدار قوانين اجتماعيـة واقتصادية وأحوال شخصية بمنطلق علماني [١٣] .

كان التعليـم هو السـاحة الاساسـية لمعركة العلمانية في فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسـع عشـر وتحديدا خلال حكـم الجمهورية الثالثـة ١٨٧٠-١٩٤٠ عندما نجـح العلمانيون إقـرار قانـون التعليم بموجب قانـون ٢٨ اذار ١٨٨٢ [١٤]، أدت تلـك التحـولات فـي انظمة الحكـم الـى ترسـيخ الاعتقـاد ان التداخل بين الدين والسياسـة يسـئ العلاقة بينهما وهذا ماتم العمل به خلال الجمهورية الثالثة ، عندما عمل على تقليص نفوذ الكنيسـة وإصـدار اجراءات جديدة منها السماح بالعمل في ايام الاحد وإلغاء الصلـوات في بدايـة الجلسـات النيابية في عام ١٨٨٤ ، ومنـذ تلـك المرحلـة التاريخية بات التعليم الديني متروكاً، كما لم يعدّ مسموحاً باداء الصلاة وغيرها من الاشـارات الدينية التي تدل الى الديانة المسـيحية وقدسـاتها فـي المدارس الحكوميـة، فـي المقابل اخذت الكنيسـة بإدارة المدارس الخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد فقدان سيطرتها على المدارس الحكومية [١٥] .

وفي سـياق التطـور التاريخـي للعلمانية في فرنسـا توجهـت الجمهوريةالثالثـة فـي عـام ١٩٠٥ نحـو إصدار قانون الفصـل بين الدولة والكنيسـة لتشـكل مرحلة اساسـية فـي نطاق تاريـخ العلمانية والحريات الدينية في فرنسـا، وكان انتصـاراً للعلمانيـة كمبدأ قانوني شـامل تمثـل في صدور قانون الفصل في التاسـع من كانون الاول ١٩٠٥ ، تم بموجبه تنظيم العلاقة بين الجانبين على اسس عديدة حتى بات القانون المصـدر الرئيس فـي تنظيم الاوسـاط الدينية والعلمانية،وقـد نصـت المادة الاولـى والثانية مـن القانون «تكفـل الجمهورية حريـة التعبير وتضمن حرية ممارسـة الشـعائر الدينية» ،اما

المـادة الثانية فقـد جاءت حول مبـدأ حياد الدولة تجاه جميع الاديـان « وهي لا تعترف باي دين» ولا تمول اي دين وتسدد اجور لرجال الدين [١٦] .

كمـا يحدد القانون في المـادة الرابعة موضوع المبانـي الدينية والاملاك الخاصة من المؤسسـة الدينيـة ، كما تم تنظيم القواعد الخاصة للشـعائر الدينيـة وكان ابرزها اسـتقلال الجمعيات الاهلية المخولة بممارسـة تلك الشـعائر ومنـع الحكومة ومؤسسـاتها مـن التدخل فـي الشـؤون الداخلية في تلـك الجمعيات ،ويعاقب القانون المسـؤولين المخالفيـن بموجب هذه المـادة. في المقابل تحدد المادة ٢٤ الشـعائر الدينية وتحظر على الاماكن المحددة للمتاحف ومعاقبة المسـؤولين عن إقامة الشـعائر الدينية في حالة الاسـاءة في الخطاب او المنشـورات التي توزع فـي الاماكن المخصصة للعبادة ، كما تشـمل العقوبة المسؤولين عن إقامة الشـعائر الدينية في حالة الدعوة الى التمرد على القوانيـن او على بعض المواطنيـن على غيرهم بموجب المادة (٢٥) [١٧] .

وعلـى أثـر ذلـك سـاد التوتـر فـي العلاقات الثنائية بين فرنسـا والفاتيكان والدولة والكنيسـة الكاثوليكيـة فـي فرنسـا حتـى الحـرب العالمية الاولـى ١٩١٤ -١٩١٨ ، ولـم يطـرأ اي تعديل علـى نـص القانون،وتم العمل فيـه حتى الحرب العالميـة الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ودخول القوات النازية الالمانية باريـس عام ١٩٤١ وبعد انتهاء الحرب تم التأكيد على العلمانية كمبدأ للجمهورية الفرنسية عام ١٩٤٦ بموجب دستور عام ١٩٤٦ ودسـتور عام ١٩٥٨ ، عندما نصت المادة الثانية من الدسـتور على تحديد هوية فرنسـا باعتبارها «جمهوريـة غيـر قابلـة للتجزئـة» وعلمانيـة وديموقراطية واجتماعية ومن خلال التاكيد على العلمانية في القانون والدستور والخطاب الرسمي عـدّت العلمانيـة عند معظم الفرنسـيين من القيم الرئيس لجمهوريتهم الى جانب الحرية والمساواة والاخاء[١٨] .

المبحث الثالث: الاقلية المسلمة في فرنسا.

توسـع الاسـتعمار الفرنسـي في القرن التاسع عشر الى دول افريقية عديدة وكانت دول المغرب العربـي ابـرز تلـك المسـتعمرات لكونهـا تمثل الحـدود الجنوبيـة لفرنسـا [١٩]، وكانت الجزائر تحتل مكانة خاصة بين تلك المستعمرات التي امتد استعمارها للمدة (١٨٣٠ -١٩٦٢) ، وخلال تلك المرحلة حرصت فرنسـا على اخضاع المؤسسة الدينيـة الاسـلامية فـي الجزائـر تحت سـلطتها الحكوميـة من خلال تعيين الأئمـة ورجال الدين وغيرهم، واسـتمرت تلك الاوضاع بعد صدور قانون الفصل بين الدولة والكنيسة عام ١٩٠٥ في وقت كانـت اعداد المهاجرين مـن دول المغرب العربي بتصاعد مستمر [٢٠] .

كان الاعتـراف الفرنسـي الرسـمي للاسـلام كديانة قد تم المباشـرة فيه بعـد الحرب العالمية الاولـى(١٩١٤-١٩١٨) عنـد أحيـاء ذكـرى الجنـود المسـلمين المشـاركين في الحـرب الى جانب الجيش الفرنسـي ، كما قامت فرنسـا ببناء مسـجد في باريس عـام ١٩٢٦ ، ولإعادة بناء ما دمّرتـه الحرب العالميـة الاولى قرّرت الادارة الفرنسـية في عام ١٩٢٠ جلب ايدي عاملة من دول المغرب العربي، حتى وصل عدد المهاجرين المسلمين إلى (٧٠) الف جزائري وغيرهم من المغاربة .

وخـلال الحـرب العالميـة الثانيـة ١٩٣٩-١٩٤٥ أرسـلت الحكومة الفرنسية إلى ولاة أقاليم الجزائـر تأمرهـم بإرسـال (١٠) الاف عامل، وبعد الحرب تصاعد عدد المسـلمين ليبلغ أرقام كبيـرة ، اذ سـجل المكتب الوطنـي للهجرة رقما رسميا نحو(٥٠٠) الف مهاجر، وبذلك اصبحت الجالية المسـلمة في فرنسـا في خمسينيات القرن

العشرين تشكل مجموعة واضحة المعالم وواقعاً اجتماعياً وسياسياً، يعود اصول اغلبهم الى دول المغرب العربي اذ تشكل الجزائر نسبة ٣٥ ٪ ثم المغرب ٢٥٪ وتونس ١٠٪ كما يوجد من دول افريقية استعمرتها فرنسا ومن دول عربية كلبنان وسوريا ومصر والعراق وتركيا ، واستمرت الهجرة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢.

ومن جانب آخر قام المسلمون في فرنسا ونتيجة لزيادة عددهم في بناء المساجد التي ازداد عددها على النحو المبين في الجدول الآتي[٢١].

السنة	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٤
عدد المساجد	٥	٦٨	٢٧٤	٩٢٢	١٠٢٠	١٥٠٠	١٦٨٥

شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين ظهور الحركات الاسلامية في المنطقه العربية المناهضة للحكومات العلمانية الشمولية ،وكان قد تحدد الرأي الفرنسي تجاه تلك الحركات واديولوجيتها المناهضة للغرب ،التي تتجسد في القمع الاستعماري والدعم لاسرائيل والنزعة المادية والانحلال الاخلاقي ، بان ترى في الاسلام اديولوجيا تهدف لاقتناص السلطة كما في النظرية الماركسية ، وينطلق هذا المنظور الفرنسي من الاعمال التي استهدفت الفرنسيين في الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢ والطابع المسلح للحركات الجهادية ومساهمة مجموعة ليس لهم علاقة بالاسلام في الاعمال الارهابية كجماعة « العمل المباشر» في فرنسا [٢٢].

يحظى المسلمون في فرنسا بوجود هامشي في الساحة السياسية ، اذ لا يوجد بين اعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم(٢٣١) عضوا سوى اثنين من الاعضاء من الذين ينتمون الى اصول اسلامية ، وكذلك لا يوجد بين اعضاء الجميعة الشرعية (٥٧٧) اي نائب من المسلمين،وتشير احصاءات اخرى ان نسبة المتدينين من المسلمين في فرنسا نسبة ضعيفة جدا، اذ تشكل نسبة من يرتاد اسبوعياً للمساجد حوالي(٥٪) ، ومن يواظب على ممارسة الشعائر الدينية بشكل منظم (١٠-١٢٪) وهي نسبة تتساوى مع معدل متوسط تردد المسيحيين على الكنيسة في فرنسا وهي (١٠٪) [٢٣].

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين وتلاشي الخطر الشيوعي، تقدم التيار الاسلامي الى الشارع الاسلامي وغير الاسلامي ، وشهد الحجاب انتشارا واضحا بين المسلمات حتى بات - كما يرى فيه الاستراتيجيون العلمانيون في اوربا - رمزاً للقلق على المبادىء العلمانية ذاتها ، وان العلمانية كعقيدة وممارسة تشهد تحولا مهما في مبادئها الاساسية منذ انطلاقها في القرن السادس عشر، اذ بدأت اوروبا ومنذ مطلع

الالفية الثالثة تقلق من الطقوس والشعائر الدينية خاصة فيما يتعلق بالمسلمين ،وابرزها قضية الحجاب ولذلك فان قضية الحريات الدينية ترتبط في بعدين أساسيين هما.

١- يتعلق بمدى القدرة على الحفاظ على اكبر قدر من التوازن بين الحريات الدينية وممارستها، وبين فصل الانعكاسات السياسية لهذه الممارسات عن المجتمع الاوربي ،اي فصل الدين عن الدولة.

٢- مدى التأثير الذي يمكن ان تتركه ممارسات المسلمين في اوروبا على غيرهم من ذوي الديانات الأخرى، وبين هذا او ذلك ، فان اوربا مضطرة على الاعتراف بخصوصية هؤلاء المسلمين الذين يبلغ عددهم ال٣٠ مليون مسلم، وهي التي ظلت لعقود طويلة تحافظ على هذه الخصوصية، وهو ماقد يقذف في الاذهان فكرة عدم استعداد اوربا لامتصاص المزيد من الممارسات الاسلامية في مجتمعاتها [٢٤] ، وربما الامر الذي يدفعها في هذا المنع وجود هواجس قوية تحذر من هذا الوجود يدعم قلقها في امرين:

أ- التخوف من ان تتأثر بقية المجتمعات الاوربية في هذه الممارسات ، وهو ماقد يمثل خطرا داهما على الطبيعة المسيحية لاوربا .

ب- ارتباط الصورة الذهنية في المسلمين في اوربا بالعنف والارهاب ، لاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ،التي كان لها الدور المأثر في رسم الصورة السيئة الحالية للمسلمين بشكل عام، وفي الحالتين فان الاستراتيجية العلمانية تندفع الى مراجعة نهجها في التعاطي مع الاشكالية الاسلامية الموجودة في اراضيها .

ووفقاً لما حدث في أعلاه ، كانت فرنسا في حالة استثنائية بين دول اوروبا والولايات المتحدة الامريكية في سياستها التعسفية التي تنتهجها ضد المسلمين، كما أدى مناهضي الهجرة واصحاب الخوف من كل ماينتمي الى الاسلام في توجه فرنسا وحكم علمانيتها المتشددة في عداء كل ما له صلة في الاسلام ،عندما جسدت العلمانية الفرنسية -التي يطلق عليه «انصار العلمانية المتقاربة» - ان الهدف الذي تسعى إليه هو اقصاء الدين عن المحيط العام [٢٥] .

المبحث الرابع : قانون حظر الرموز الدينية في المدارس والدوائر الحكومية الفرنسية .

أُثيرت قضية الحجاب في الاوساط الرسمية الفرنسية مع تولي جان بيير رافاران رئاسة الوزراء ، الذي تبنى - وبعد ايام قليلة من توليه الوزارة - قانون حظر الرموز الدينية في الاوساط الحكومية الفرنسية ،بشكل يوضح الازمة بين العلمانية في الجمهورية الفرنسية الخامسة و التعليم وحرية الدين في ضوء مبادئ حقوق الانسان ،الذي اعلن منذ قيام الثوره الفرنسية عام ١٧٨٩، إذ أشار رافاران وامام محفل لجماعة الضغط في فرنسا في ٢٥ حزيران ٢٠٠٣ و الذي يمثل اغلبيته من اليهود قائلا : « ان فرنسا ربما تصدر قانوناً جديداً يحظر الحجاب الاسلامي وغيره من الرموز الدينية في المدارس العامة ، اذا لم يحترم هؤلاء الناس السياسة العلمانية للجمهورية ، وانه اذا لم يكن هناك اجماع وخاصة على الرموز و السلوك المرتبط بالدين في المنشآت العامة فلن اتردد في فرض احترام العلمانية بالقانون» [٢٦].

وانسجاماً مع هذه الخطوة كلف جاك شيراك الرئيس الفرنسي في الاول من تموز ٢٠٠٣ ملحقه الاعلامي برئاسة لجنة ،مهمتها مراقبة

تطبيـق مبـادئ العلمانية واعـداد تقرير لذلك ، الذي جاء- وبعد ايام معدودة- بسـن قانون يمنع الحجاب في المدارس و المؤسسـات الحكومية وكذلـك القبعة اليهوديـة (الكيبـا) و الصليب الكبير الحجم [٢٧] .

وفي ٤ كانـون الاول ٢٠٠٣ عقدت الجمعية الوطنيـة الفرنسـية اجتماعاً للنظر بالمشـروع الذي اعتبر ليس جديدا ويجب معالجة المشكلة، وقد أيد جاك شـيراك هـذا الاقتراح على ان يتم اقـراره كقانـون قابـل للتطبيق بدءاً من شـهر ايلول ٢٠٠٤ ، كما أشـار في خطابه الذي ألقاه امام(٤٠٠) شـخصية فرنسـية سياسية و دينية في قصر الاليزيه في ١٧ كانون الاول ٢٠٠٣، بضـرورة توسـيع نطـاق قانون منـع الرموز الدينية في فرنسـا ، ليشمل التنديد بمسألة رفض بعض المرضى في المستشفيا ت ومعالجتهم من قبـل الجنس الاخر ، معتبراً ان هذا الامر يضر بمبادئ المساواة بين الرجل و المرأة [٢٨] .

وقد أثـار التصميم الرسـمي الفرنسـي على قانـون حظر الرموز الدينية في وقت ينظر إليه العالم الاسـلامي للموقف الفرنسي المبدئي من رفضـه الحرب على العـراق عام ٢٠٠٣ اكثر مـن نقاط الريبة والشـك ، خاصـة تجاه فكرة صـدام الحضارات التي يروج لهـا المتطرفين من الجانبين ، وذلك من خلال المفهوم العلماني في القانون الفرنسي الصادر في ١٩٠٥ ، الذي يشـير في احد فقراته على ان « الدولة تضمن الشـعائر الدينيـة» [٢٩] ، كما ان قانون الحظر يتعارض مع التفسـير الذي أكـده مجلس الدولة الفرنسـي في قـراره عام ١٩٨٩ الـذي عدّ فيه الحجاب في حد ذاته لا يمثل مشكلة .

و في العاشـر من شباط ٢٠٠٤ وافق مجلس النواب على مشروع قانون حظر الرموز الدينية كخطوة اولى في سـبيل إقراره كقانون رسمي، تتبعهـا خطـوة ثانية وهـي إقراره فـي مجلس الشـيوخ فـي اذار ٢٠٠٤ ، ان تبنـي حكومـة جاك شـيراك القرار الفرنسـي لمنـع الحجاب والرموز الدينية الاخرى ، يكشـف بشـكل عام النظرة العنصرية التي اسـتهدفت فئة اجتماعية دون غيرها من فئات المجتمع الفرنسـي ،وهو عكـس من صوت لجاك شـيراك بنسـبة ٨٢٪ فـي الانتخابات الرئاسـية عـام ٢٠٠٢، خوفاً مـن وصول اليمين المتطـرف الذي يمثله جان ماري لوبان الى السـلطة [٣٠] ، وهو ما أثر في انقسـام الشارع الفرنسي الى قسـمين بين مؤيد ومعـارض ، بـل وصـل الامر الى الاوسـاط الرسـمية الفرنسـية ، فهنـاك مـن يعـارض اصـدار قانـون يحافظ على علمانية فرنسـية ، لكونه سـيعزز تهميش الجالية الاسلامية ويهدد عمليـات الاندماج التي تسـير بصـورة جيدة . ومـن هـذه الاصـوات المعارضـة للقانون هو دومنيـك دومليبان وزير الخارجيـة ، الذي عدّ القانون بانه سيضع فرنسا في موقف شديد الدقة على السـاحة الدولية ، بعد ان اكتسـبت فرنسا نوعاً من الوهج في العالمين العربي والاسلامي في معارضتها للحرب على العراق على اعتبار ان القانون موجة ضد الاسلام[٣١]،

وعـارض القانـون ايضـا كل مـن حـزب الخضر والاحزاب اليسـارية وعدد من اساقفة الكنيسـة الكاثوليكية رئيس كنيسـة كانتر بري في انكلترا، اذ طالب اسـقف باريس الكاردينال جاماري لوسـتيجية الحكومة الفرنسية :« عدم

التدخل في شؤون الاديان وعدم الخلط بين وضعية الاديان والحفاظ على النظام العام ... الآن حرية الاسلام ثمينة بدرجة حرية الدين الكاثوليكي او البروتستانتي او اليهودي» [٣٢].

كما حذر لوسيتيجية في حديثة من مخاطر انعاش « حرب دينية في فرنسا» من خلال مشروع القانون الهادف الى حظر المظاهر الدينية[٣٣]، اما الجهات التي ايدت قانون حظر الرموز الدينية، فكانت كل من المجلس التمثيلي للمنظمات اليهودية الفرنسية وكذلك الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة ، وهنا لا بد من الاشارة الى ان العديد من الاحزاب الاسلامية ومنها «حزب مسلمين فرنسا» برئاسة محمد الاطرش ، قد اتهمت السلطات الفرنسية بالخضوع لضغوط المنظمات اليهودية والموالية للتيار الصهيوني، مشيراً الى ان اليهود في فرنسا « يملكون كل شي» في حين لا يملك المسلمون شيئا [٣٤] .

لذلك جاء قانون حظر الرموز الدينية بمثابة زرع الخلاف بين الفرنسيين انفسهم ، اي بين المسلمين وغير المسلمين ، الذي قد يتحول لخارج فرنسا ليضعف اصوات الاعتدال ويقوي اصوات الغلو والتطرف ، وهو ما يخالف لروح القوانين والدساتير الحديثة والمعاصرة التي تدعو الى المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات ، وهو ما كاد ان يولد العنف ضد رعاياها في اماكن عديدة من العالم .

بدأتطبيق قانون حظر الرموز الدينية في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، ووفقاً للاحصائيات الواردة في التقرير الصادر من وزارة التربية والتعليم في فرنسا ،انخفض عدد حالات ارتداء حالات الحجاب من (١٤٦٥) حالة في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الى(٦٢٦) حالة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، وكانت نتيجة تنفيذ القانون فصل ٤٧ طالبة مسلمة وثلاثة طلاب من السيخ من مدارسهم ، هذا ولم يشمل القانون طالبتين مسيحيتين تتقلدان صليبين [٣٥] .

المبحث الخامس : العوامل المؤثرة في ظهور حظر الحجاب في المدارس والدوائر الفرنسية.

أثيرت قضية الحجاب في فرنسا قبل غيرها من الدول الاوربية لاسباب عديدة ، يقف في مقدمتها الإشكالية التي تواجه فرنسا في كيفيه الحفاظ على المنهج العلماني من جهه، والضغوط التي تمارسها في تقيم الصبغة الدينية فيما يتعلق في المسلمين وغيرهم من الديانات الاخرى من جهة ثانية ، الذي يعيش فيها ما يقارب ال(٣٠ مليون) مسلم منهم خمسة مليون مسلم في فرنسا نصفهم من المهاجرين ، غالبيتهم من دول المغرب العربي ، والنصف الاخر ولد في فرنسا ،ولذلك تعتبر فرنسا اكبر تجمع اسلامي في اوروبا وثاني اكبر ديانة بعد الكاثوليكية في فرنسا، الذين بدورهم يتمسكون بالعودة الى جذورهم الاسلامية برغم كونهم فرنسيين.

على الرغم من تعايش الاقلية الاسلامية في فرنسا ومنذ عشرات السنين ، إلاّ ان موضوع الحجاب شهد في مطلع القرن الحادي والعشرين كأزمة في المجتمع الفرنسي ، ويرجع المسؤولون الفرنسيون اسباب تلك الازمة الى عملية الاندماج غير الناجحة والمتكافئة في ظل تصاعد اعمال العنف في الضواحي الفرنسية ، وتكاثر الصدام بين المهاجرين العرب ، لذلك انصب اهتمام المسؤولون الفرنسيون والمفكرون منهم ، حول

كيفيــة ايجاد نقــاط إلتقاء فكريــة واعلامية في عمليــة الاندمــاج فــي المجتمع الفرنســي ، في ظل مشــاعر فرنســية غير مهيئــة لقبول الدين الاسلامي كدين ثاني بعد المسيحية الكاثوليكية، وعلاقة وصفت بالسيئة مع المهاجرين المغاربة، وهــو ما يتطلــب الاعتــراف بموقــع المغاربة بمكانة جديدة في المجتمع الفرنســي ،تتســاوى فيها الحقوق والواجبات ولا تســود فيها النظرة الاســتعمارية الدونية للشعوب المستعمرة منها المغرب العربي ، وهذا ما لم يحصل بعد، لانها تطلب إعــادة النظر بالمعتقــدات المتوارثة من الاستعمار الفرنسي ،الذي دام اكثر من قرن من الزمــن في دول المغرب العربي [٣٦] ، و مما لا شك فيه ان هذا الاختلاف الاجتماعي في فرنسا، يؤجــج العداء بيــن اطــراف المجتمع(المواطن و المهاجــر) والصــراع الديني ما بين المســلم والغربي. .

وعلــى هــذا الاســاس تجــد فرنســا يثيرهــا التضــارب فــي مــدى قــدرة العلمانيــة كوعاء لاســتيعاب التقاليد الاســلامية فيهــا، وهي التي ظلــت لعقــود طويلة تمــارس حظورها كوعاء حاضن للاختلاف والتعدد. فمنذ اعلنت فرنســا انهــا دولــة علمانيــة وأصــدرت قانــون فصل الدولة عن الكنيسة في عام ١٩٠٥ وأقرت مبدأ الحيــاد ، بدأت القرارات والانظمة التي تتخذها الســلطات الاداريــة مــن اجل تقييــد الحريات الدينية تصدر مباشرة من الحكومة او البرلمان الفرنســي [٣٧]، حتــى باتت قوانيــن الجمهورية االعلمانية تستغل القانون بشكل كبير وتميز ضد المســلمين ،علــى حد تعبير نيكولا ســاركوزي وزير الداخلية الفرنســي ، فــي تصريح له امام لجنة رسمية معنية بمراجعة قانون الفصل بين الكنيســة والدولة ، في التاسع من تشرين الاول عــام ٢٠٠٣ قائــلا : « من الحقائق الاعتراف بان مواطنينا من المســلمين لايتمتعون بالحقوق ذاتها التــي يتمتع بها معتنقــوا الديانات الكبرى الاخــرى، وعلــى ســبيل المثال فانــه لا وجود تقريبــا لاي مســلم فــي المناصــب الرفيعة في فرنســا ، كما ان المســلمين يفتقــرون الى العدد الكافــي من المســاجد و الــى اماكــن الدفن في المقابر العامــة و الأئمة في المدارس ، ويرجع ذلك الى ان كثيرا من المســؤولين الذين ينتمون الــى الاغلبية الكاثوليكية يســتغلون القانون في تمييز ضد المسلمين» [٣٨] .

وبالرغم من ان هذا التصريح قد أثار ارتياحاً كبيراً في اوســاط الجالية الاسلامية في فرنسا ، التــي تعاني من عدم المبالاة من المجتمع،إلاّ ان اعتراض ساركوزي لا يؤدي في نهاية المطاف الــى الحد من مبدأ حظــر الحجاب في المدارس و الدوائــر الفرنســية ،الذي يأخذ بعداً تشــريعياً صعبــا لمثل هــذا القانون في فرنســا، الذي من شــأنه أن يؤدي الى عزل المســلمين ويشجعهم علــى تبني مواقف اكثر راديكالية مســتقبلا في فرنســا و خارجهــا، وهذا ما لم يحدث بالنســبة لــكل من بلجيــكا و المانيا، اللتان تســيران نحو محــور تطبيق قانــون حظــر الرمــوز الدينية ولكن بصــورة مختلفة عما يحدث في فرنســا، وفي المانيا، كان التشــريع حول الرموز الدينية فــي المــدارس و الاوســاط الحكوميــة هو من اختصاص المقاطعات المحلية، فمثلا مقاطعتي باون – فوتمبــرغ باباريه فيهــا قانون فدرالي يحكــم بوضــع علاقــات دينيــة في المــدارس، امــا في بريطانيــا فقد ترك لكل مدرســة حرية اعتماد نظامها الداخلــي الخاص في ما يختص بالزي الرسمي، وبشــكل عام يسمح في ارتداء الحجاب[٣٩].

المبحث السادس: الحجاب والعلمانية في المدارس والدوائر الفرنسية .

ظهرت أول إشكالية ترتبط بالحجاب في فرنسا عام ١٩٨٩م ، عندما دخلت الفتيات سميرة وليلي وفاطمة الى مدرسة كوليغ غوستاف هافيز دوكراي ، وهنّ مرتديات الحجاب وهذا ما ادى الى طردهن من المدرسة،الى ان وزير التعليم حينذاك- بيونيل جوسبان -رفض البت في هذا القضية وطلب رأي مجلس الدولة الفرنسي، فاجتمعت الجمعية العامة بمجلس الدولة وأصدرت قراراً بان حمل الطلاب للشعارات الدينية التي تظهر انتماءهم لديانة ما، لا يشكل بذاته تعارضاً لمبدأ العلمانية(٤٠)، وبهذه الطريقة أعطي الحق بارتداء الحجاب لانه لا يشكل تعارضاً مع القوانين الفرنسية ولا يهدد العلمانية.

لكن هذا القضية ظلت تتفاعل بهذه الدرجة او تلك طيلة العقد الاول من القرن الحادي والعشرين وتصاعدت حدته مجددا في كانون الأول لعام ٢٠٠٢م ، عندما أخذت قضية الحجاب بعدها الاخر في الصحافة الفرنسية،عندما أمرت المحكمة الفرنسية شركة كبرى في باريس وهي ارتيلي بيرفور مانس للهواتف ، باعادة موظفة مسلمة وهي (دليلة طاهري) الى عملها، كانت قد فصلت من العمل بسبب أرتدائها الحجاب في عملها ، مع دفع غرامة مالية قدرها الف يورو بسبب الفصل التعسفي للموظفة المذكورة (٤١) ، لكن هذه القضية لن تنتهي بعد صدور الحكم ، إذ بدأ وكأنها قد بدأت عندما شنت حملة إعلامية مكثفة تحت ستار سياسي، يعلن عن حريته بين شعارات الحرية التي نصت عليه العلمانية في صلب دستورها ، وبين ضغط الرأي العام الكاثوليكي الذي اصبح يشعر بالكثير من عدم الارتياح للتوسع الذي يحققه المد الاسلامي في المجتمع الفرنسي (٤٢) .

الخاتمة

١- تلحق قضية العلاقة الشائكة بين العلمانية والحريات الدينية في فرنسا الضرر بسمعة ومكانة فرنسا الدولية في اضطهادها لحرية الدين، وهو ما يتعارض مع اهداف الحرية والمساواة والعدالة التي اصبحت المبادىء الاساسية لحقوق الانسان ، وهو ماأعلنت عنه الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م ، وهو ما يخالف روح القوانين والدساتير الحديثة والمعاصرة التي تدعو الى تلك الاهداف .

٢- تتعلق ازمة العلمانية في فرنسا في تجاوزها لحرية التعبير والمعتقد والدين ،التي من المفترض ان لاصحاب تلك الديانات حق دستوري في حماية معتقداتهم ضد اي تهديد او إهانة، لاسيما وان الدستور الفرنسي يحق نقد الدين على اعتباره جزءاً مهماً من عناصر الحق العام للتعبير ، وهو ما يعمق الازمة العلمانية في جانبها القانوني ايضا.

٣- تحظى الاقلية المسلمة في فرنسا، بوجود هامشي في الساحة الفرنسية بشكل عام سواء أكانت السياسية او الثقافية او الدينية ، إذ لا يشكل المسلمون سوى نسبة قليلة جدا في العملية السياسية في فرنسا على الرغم انهم يشكلون ما يقارب اكثر من (٥) مليون مسلم في البلاد وهو اكبر تجمع اسلامي في اوربا .

٤- تعكس المؤشرات القانونية في تحليلها للعلمانية الفرنسية بانه مبدأ سلطوي في مقابل الحرية الفردية والجماعية ، تهدف الى تنظيم وتوحيد النظام حول قيم ادبولوجية الذي يشكل بدوره إطاراً يحدد مساحة ممارسة الحرية ، وهو مايعكس من جانب اخر ان العلمانية كفلسفة شائعة

كونها « ديناً مدنياً» او « معتقداً» ، تسعى الى فـرض الدولة التي تؤمن على المواطنين- الذي مـن المفترض ان تكون محايدة - مجالاً وإطاراً في ممارسة الحقوق والحريات الدينية .

٥- إن قانون حظر الرموز الدينية في الاوساط والدوائر الحكومية وتحديدا الحجاب الإسلامي، كان جـزءاً من السياسـة الاقصائية التي تتبعها فرنسـا تجـاة الديـن الاسـلامي والمسـلمين ، وبالتالـي كان القـرار يعكس موقـف العلمانية الفرنسـية المتشـددة تجاة الدين ، عندما شكلت سياسـة الدولة فـي خضم الصراعـات الفكرية سـاحة للصراع بين انصار العلمانية انفسهم اي بين هيمنـة العلمانية الحازمة كما تسـمى وبين تيار انصار العلمانية المعتدلة .

٦- كان تبنـي الدولة في فرنسـا قانون حظر الحجاب الاسـلامي بمثابة زرع الفتنة والشقاق بين الفرنسـيين انفسهم ،اي بين الاقليات الدينية المسلمين وغير المسلمين ، الذي بدوره يضعف اصوات الاعتدال ويقوي صوت التطرف ويولد العنف والتطرف ضد رعاياها ، وجرت في هذا إلاطار أحداث عديدة .

التوصيات

١- التأكيـد علـى إن الهوية الثقافية للاسـلام لاترفـض الانفتاح والتفاعـل البناء مع الثقافات الاخرى ، بل العكس من ذلك ان مفهوم الاسلام قام على ركائز عديدة ،كان ابرزها الشمولية فى تعدد الثقافات والقوميـات والاجناس فى عملية تفاعـل طبيعية – انسـانية –دينيـة لا تقف عند حدود التعصـب ، والكراهية ، والتشـدد ، وما الى ذلك .

٢- التأكيـد علـى ان الديانة الاسـلامية من خـلال هويتهـا الثقافية هي ليسـت دعوة الى العزلة والانكماش ، ومن ثم هى ليست ضد كل ما هو اجنبي ، او تدعو الى التقوقع او العودة الى الوراء ، فهنـاك الكثير من القرارات والنماذج الاسلامية الثقافية والعلمية الاجنبية،استفاد منها المسـلمون فى عهد النبـى (ص) ووضعها فى خدمة التنمية والتقدم.

٣- التأكيد على حقوق المسـلمين في فرنسـا والغرب بشكل عام وفقاً مانصت عليه الدساتير والقوانين الحكومية وحقوق الانسان في احترام حرية التعبير والشعائر الدينية ،التي هي بطبيعة الحـال مسـتنبطة من الاعـلان العالمي لحقوق الانسان وشعارات الثورة الفرنسية .

٤- تحسـين صـورة الاسـلام في الوسـائل الاعلامية المختلفة بسـبب الحركات الارهابية المدّعية للإسـلام في فرنسا وفي العالم ، الذي بـدوره يجعل الرأي العام الفرنسـي يدفع نحو المسـلمين بتهمـة الارهـاب وطـرح الصورة السلبية للاسلام والمسلمين .

٥- حـل الخلافـات بيـن الهيئات الإسـلامية وبيـن الجمعيـات والجماعـات المسـلمة فـي فرنسا، ومقاومة النعرة العنصرية بين الطوائف المسـلمة ، والعناصرالتـي تدعـي الإسـلام والجمعيـات المزيفة، مع تكثيف نشـاط الدعوة بين الشباب وإقامة المخيمات وعقد الندوات .

الهوامش

١- ويكيبيديا المعرفة الإلكترونية، ص ٢.

٢- ويكيبيديا الموسوعة الحرة الالكترونية، ص ٢-٣ ،

٣- المصدر نفسه ، ص ٣.

٤- للمزيد من التفاصيل ينظر: جيفري برون، تاريخ اوربا الحديث ، ترجمة علي المرزوقي، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٢-١٥٠ .

٥- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ص ٤.

٦- د. محمد محمد صالح ، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٨٩، مطبعة دار الحافظ للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٥٨.

٧- المصدر نفسه ص ٦١٣ .

٨- جيفري برون المصدر السابق ، ص ٣٧٩.

٩- المصدر نفسه ، ص ٣٨١ .

١٠-عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ، ١٨١٥- ١٩١٩ ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٢٠٢٣٠ .

١١- جيفري برون ، ص ٣٩٧ .

١٢- المصدر نفسه ، ص ٣٨٠ .

١٣- فاروق مردم بيك ، عن العلمانية الفرنسية، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ١٢٦، ربيع ٢٠٢١ ، ص ١٣٨ .

١٤- قراءة في مشروع عزمي بشارة العلمانية ونظريات العلمنة ، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد ١٦ ، المجلد الرابع ، ربيع ٢٠١٦ ، ص ١٦١ .

١٥- فاروق مردم بيك ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

١٦- العلمانية والحريات الدينية في الدستور الفرنسي السياق والاختلالات ، مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الانسان ، الدوحة ٨ يونيو ٢٠٢٢ ، ص ٢ .

١٧- احمد . ت. كورو ، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا ، تركيا ، ترجمة ندى السيد ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ،٢٠١٢ ، ص ١٧٤ .

١٨- العلمانية والحريات الدينية ، المصدر السابق، ص ٢ .

١٩- عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق، ص ٢٢٠ .

٢٠- احمد كورو ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

٢١- المصدر نفسه ، ص ١٩١ .

٢٢- جاك فريمو ، فرنسا والاسلام من نابليون الى ميتران ، ترجمة هاشم صالح ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، قبرص ، ١٩٨١ ، ص ١٧٦ .

٢٣- احمد كورو ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

٢٤- المصدر نفسه ، ص١٦٩ .

٢٥- خليل العتابي ، ثورة اوربا ضد الحجاب ام ضد الهوية الاسلامية ، مجلة البيان ، العدد ١٧٩ ، السنة التاسعة عشر ، السعودية ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٣ .

٢٦- احمد كورو ، ص ١٦٩ .

٢٧- نقلا عن : فوزية محمود سليمان ، صفحة جديدة حول الحجاب تفتح ملف حقوق المسلمين في فرنسا ، مجلة البيان ، العدد ١٩٧ ، السنة ١٩ ، السعودية ، ٢٠٠٤ ، ص٥٧ .

٢٨- ابو العلا ماضي ، منع الحجاب ومستقبل علاقة فرنسا بمسلمي العالم ، جريدة الحياة ، العدد ١٤٩٠١ ، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

٢٩- المصدر نفسه .

٣٠- عصام نعمة اسماعيل ، حول حجاب المسلمات في فرنسا ، يبقى القضاء ملاذا نهائيا لحماية الحرية الدينية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٣٠- ٢٠٠، ص١٧.

٣١- المصدر نفسه ، ص ١٣ .

٣٢- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩١١ ، الجمعة ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

٣٣- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩٠٥ ، السبت ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

٣٤- المصدر نفسه .

٣٥- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩١١ ، الجمعة ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

٣٦- عدنان حب الله ، الحجاب وشرعيته في بلد علماني فرنسا ، جريدة الحياة ، العدد ١٤٩١٣، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٤،ص١٥.

٣٧- جريدة الحياة ، العدد ١٤٨٩٨ ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ١٠ .

٣٨-عصام نعمة إسماعيل، المصدر السابق ، ص ١٤ .

٣٩- فوزية محمود سليمان ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

٤٠- خليل العتابي ، المصدر السابق ، ص ٧٧.

٤١- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩٠٢ ، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

٤٢- الحجاب في فرنسا يمنع بقانون ، جريدة الجريدة ، بغداد، ٢٥ كانون الاول ٢٠٠٣ .

المصادر

الكتب العربية والمترجمة

١- احمد . ت. كورو ، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، تركيا ، ترجمة ندى السيد ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ،٢٠١٢ .

٢- برون ، جيفري ، تاريخ اوربا الحديث ، ترجمة علي المرزوقي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ .

٣- فريمو ، جاك ، فرنسا والاسلام من نابليون الى ميتران ، ترجمة هاشم صالح ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، قبرص ، ١٩٨١ .

٤- عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ، ١٨١٥- ١٩١٩ ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٥- محمد محمد صالح ، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠- ١٧٨٩ ، مطبعة دار الحافظ للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٢.

الدوريات

١- خليل العتابي ، ثورة اوربا ضد الحجاب ام ضد الهوية الاسلامية ، مجلة البيان ، العدد ١٧٩ ، السنة التاسعة عشر ، السعودية ، ٢٠٠٤ .

٢- فاروق مردم بيك ، عن العلمانية الفرنسية، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ١٢٦، ربيع ٢٠٢١ .

٣- فوزية محمود سليمان ، صفحة جديدة حول الحجاب تفتح ملف حقوق المسلمين في فرنسا ، مجلة البيان ، العدد ١٩٧ ، السنة ١٩ ، السعودية ، ٢٠٠٤ .

٤- عصام نعمة اسماعيل ، حول حجاب المسلمات في فرنسا ، يبقى القضاء ملاذا نهائيا لحمابة الحرية الدينية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٣٠-٢٠٠٤ .

٥- العلمانية والحريات الدينية في الدستور الفرنسي السياق والاختلالات ، مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الانسان ، الدوحة ٨ يونيو ٢٠٢٢ .

٦- مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، العدد ١٦ ، المجلد الرابع ، قطر، ربيع ٢٠١٦ .

الصحف

١- ابو العلا ماضي ، منع الحجاب ومستقبل علاقة فرنسا بمسلمي العالم ، جريدة الحياة ، العدد ١٤٩٠١ ، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٤.

٢- عدنان حب الله ، الحجاب وشرعيته في بلد علماني، فرنسا ، جريدة الحياة ، العدد ١٤٩١٣، ٢٥ كانون الثاني ، ٢٠٠٤ .

٣- الحجاب في فرنسا يمنع بقانون ، جريدة الجريدة ، بغداد ، ٢٥ كانون الاول ٢٠٠٣.

٤- جريدة الحياة ، العدد ١٤٨٩٨، ١٠ كانون الثاني، ٢٠٠٤ .

٥- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩٠٢ ، ١٤ كانون الثاني، ٢٠٠٤ .

٦- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩١١ ، ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٤ .

٧- جريدة الحياة ، العدد ١٤٩٠٥ ، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٤ .

الموسوعات

١- ويكيبيديا المعرفة الالكترونية.

٢- ويكيبيديا الموسوعة الحرة الالكترونية ،

Secularism and religious freedom in France and its impact On the Islamic world

A.M. d. Sudad Kahdum Mahdi

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies - Mustansiriya University.

Keywords: France, secularism, religious, freedom, Islam.

The subject of secular ism and religious freedoms in France and its impact on the Islamic world deals with the study of the nature of the relationship between the state and religion, starting with the emergence of secularism as a principle in light of many data produced by the nature of the historical stage in the nineteenth century, and passing through the issuance of the Law of Separation between Church and State in 1905, which drew the boundaries of the principle of secularism in The country to the present time, ending with the issuance of the law banning religious symbols in 2004 in the French government circles, which explains the French crisis in the French Fifth Republic between secularism, education and freedom of religion in light of these international transformations.